

بدل خدمات مؤسسة الموانيء

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣-٢-١٩٩٠ بالاستناد الى المادتين ٢٩ ، ٣٤ من نظام بدل خدمات مؤسسة الموانيء رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ - الموافقة على اعتماد بدل خدمات مناولة تصدير اللوسفت والبوتاس والاسمدة عن طريق ميناء العقبة بحيث يصبح البديل الذي تستوفيه مؤسسة الموانيء من كل من شركة مناجم اللوسفت الاردنية وشركة البوتاس العربية ١٧٥٠ دينارا وسبعة وخمسين فلسا للطن الواحد وذلك اعتبارا من ١-٣-١٩٩٠ .

املان

صادر عن سلطة الترخيص

استنادا الى الصلاحية المخولة الي بموجب احكام المادة ٧٩ من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ .
اقرر الغاء تعليمات تنظيم نقل الركاب داخل المملكة ومن داخل المملكة الى خارجها وعبر المملكة بالترانزيت بواسطة الحفلات وسيارات الركوب المتوسطة والصغيرة المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٨٠ بتاريخ ١-١١-١٩٨٨ اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاملان في الجريدة الرسمية .

سلام مساعدة

لقب رئيس الوزراء / وزير الداخلية

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٠

تعليمات مراقبة الافلام

صادرة عن وزير الاعلام بمقتضى المواد ٣ و ١١ و ١٢ من قانون مراقبة الشرطة السينما رقم ٢ لسنة ١٩٥١

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات مراقبة الافلام لسنة ١٩٩٠) ويعمل بها بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارة والكلمات التالية الواردة في هذه التعليمات المعنى المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الجلس : مجلس مراقبة الشرطة السينما

اللقب : اي شريط سينمائي او شريط فيديو او شريط

تيلم المزاراد : الفيلم المستورد الذي لم تنجز معاملة تخليصه وتقرر بيعه بالازاد وفقا لقانون الجمارك المعمول به .

التيلم الجواز : الفيلم الذي تمت مراقبته حسب الاصول ووافق المجلس على اجازة عرضه كما ورد او بعد حذف مشهد او اكثر منه

المادة ٣ أ - تنظم معاملة جبركية (بيان الوضغ في الاستهلاك) لاي فلم مستورد وتجرى معالته من قبل معان الجبرك ويثبت على البيان اسم الفيلم وعدد فصوله ووزنه الصافي وتستوفى الرسوم الجبركية حسب التعريفات النافذة بالاضافة الى الضرائب والرسوم الاخرى المستحقة .

ب - بعد انجاز المعاملة الجبركية وفقا لاحكام قانون الجمارك يختم الفيلم بختم من الرصاص ويرسل الى المجلس مع ممثل عن دائرة الجمارك وذلك بموجب كتاب رسمي صادر من المركز الجبركي المعنى يتضمن اسم الفيلم وعدد فصوله ووزنه والجهة الوارد اليها وتعد نسخة من كتاب مركز الجبرك مع ممثل دائرة الجمارك مضمومة من ديوان المجلس بعد التأكد من مطابقة مضمونه لوصفات الفيلم .

ج - يبلغ المجلس كلا من مدير عام الجبرك ومدير المركز الجبركي المعنى بقراره بشأن الفيلم سواء بلجونه او بعدم اجازته ، فاذا قرر المجلس عدم اجازة الفيلم ينعاد الى المركز الجبركي المعنى خلال سبعة ايام من صدور القرار وفي العطب التي استورد بها ويكل البيانات التي تبين اسمه وعدد فصوله ووزنه وذلك مع مضمون من المجلس بموجب كتاب رسمي صادر بتاريخ الاملاة على ان يكون العطر الذي يعاد به الفيلم مضمومة بالرمضان وان تجرى معالته فور وصوله الى مركز الجبرك للتثبت من مواصفاته والتحقق من مطابقتها للبيانات الخاصة به عند وصوله الى المركز الجبركي لأول مرة .

ويعد استلامه يتم تخزينه في مستودع الجمارك ويعطى مندوب المجلس النسخة الثانية من كتاب املاة الفيلم مضمومة وموتعة او يعطى كتاب اشعار بالوصول يندى بمطابقة الفيلم المعاد للاصل المستورد .

المادة ٤ - يبلغ صاحب الفيلم خطيا بقرار المجلس سواء بإجازه أو عدم اجزته خلال ثلاثة ايام من صدوره وعليه في حالة صدور القرار بعدم اجازة الفيلم ان يعيد تصديره الى خارج المملكة خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ تبليغه القرار ، على ان له الاعتراض على قرار المجلس بعدم اجازة الفيلم خلال يومين اثنين من اليوم التالي لتبليغه القرار ، ويكون القرار الذي يصدره المجلس بشأن الاعتراض قطعيا .

المادة ٥ - يجري تسليم الافلام المجازة الى اصحابها بمقتضى ضبط يوقع عليه المستلم ويعطى تصريحها بإجازة عرض الفيلم .

المادة ٦ - يبلغ قرار المجلس بإجازة اي فيلم او عدم اجزته الى كل من وزير الداخلية ووزير المالية .

المادة ٧ - يتولى المجلس اثلاث القصاصات المقطوعة من الافلام السينمائية المجازة ويحرر ضبط بهذه الواقعة يوقع عليه الاشخاص الذين قبلوا بالاتلاف ويبين فيه وزن القصاصات المقتطعة واي تلفيل اخرى يقررهما المجلس .

المادة ٨ - ١ - على من يشتري افلام الزاد المجازة مراجعة المجلس للحصول على اجازة بعرض هذه الافلام شريطة ان يكون صاحب دار السينما او مستوردا للافلام .

ب - اذا اشترى افلام المراد المجازة شخص لا تنطبق عليه الشروط الواردة في الفقرة السابقة فيجوز له ان يتناول منها ان تنطبق عليه هذه الشروط بضبط يجري توثيقه لدى المجلس بتسجيله لديه ، اما افلام المراد غير المجازة فتد الى المركز الجبركي ليتولى اتلافها حسب الاصول .

المادة ٩ - يمنع اجازة الافلام التالية : -

١ - الافلام التي تروج للإلحاد والمخالفة للقيم والمعتقدات الاسلامية والافلام المثيرة للفتن والطائفية .

ب - الافلام التي تستهدف الاساءة للعرب بقصد تشويه سمعتهم والاساءة اليهم وتشويه الحقائق عنهم وتحريفها ونشر المخططات بشانهم .

ج - الافلام القائمة على الذممة للصهيونية واسرائيل والدفاع عنها والتعاطف معها .

د - الافلام المدرجة على قائمة المعاطمة العربية لاسرائيل ، بما في ذلك المخرجون او المنتجون او الممثلون المدرجة اسماءهم على القوائم السوداء سواء كانوا من المخرجين او المنتجين او الممثلين لتلك الافلام او غيرها او لاشترك اسرائيليين فيها .

هـ - الافلام التي تنطوي على مخالفة للاداب والاخلاق العامة او النظام العام .

و - الافلام الهائطة التي تشجع على الإلحاح الخلفي والتحلل الاجتماعي او تزين الجريمة والعنف وتشر الخدرايات وطرق تهريب المخدرات .

ز - الافلام القائمة على الاثرة والجنس من حيث الشكل والمضمون او العلاقة المحرمة ، او باي طريقة او صورة او وسيلة اخرى .

ح - الافلام التي تكون بياناتها غير كاملة اولا تشتمل على ما يدل على هويتها كان لا تحتوي على اسم الفيلم او اسماء الممثلين فيه او اسم المنتج او المخرج له .

ط - الافلام التي تعرض لاي نوع من انواع المونتاج قبل عرضها على المجلس .

المادة ١٠ - لوزير الاعلام الغاء تصريح اجازة عرض اي فيلم مجز بسبب صدور قرار او امر بقاطعه او نتيجة تلاعب وقع عليه اولا ي سبب يجعله من الافلام الممنوعة بمقتضى المادة ٩ من هذه التعليمات ويسحب الفيلم الذي ابطلت اجازة عرضه ويعاد تصديره الى خارج المملكة عن طريق المجلس .

المادة ١١ - يتولى مراقب الفيديو تسجيل بيانات الافلام المسجلة على الشرطة الفيديو ويقوم بنفسه بحذف المشاهد الممنوعة من الاشرطة المجازة .

اما الاشرطة غير المجازة والممنوعة فتصاح لانتلافها واذا كان الشخص الذي تعود اليه قد استوردها لغراض تجارية فيخير بين اعادته تصديرها الى خارج المملكة من قبل المجلس او مسح المادة المسجلة عليها تحت اشراف من ينتدبه المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٢ - تتم اجازة المصنفات والادبيات الخاصة بالافلام من قبل المجلس قبل استعمالها وتختم من قبله ، وتصدر المصنفات النمايه للاداب العامة ويتم اتلافها .

المادة ١٣ - تشكل لجنة في كل محافظة برئاسة المحافظ او من ينوبه من مساعديه ومضوية مدير الشرطة في المحافظة ومدير التربية والتعليم ومدير التنمية الاجتماعية ومدير الاوقاف فيها وعضوين آخرين من القطاع الخاص يعينهما المحافظ لمدة سنة قابلة للتجديد .

ب - تعدد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس ، وتكون مهمتها الرقابة والتنفيذ على دور السينما ومحلات بيع الاشرطة الفيديو والافلام في اي وقت ولها حق ضبط اي منها وتقديمها للمحافظ مرفقة بقرار مستعجل يقدم اليه خلال مدة لا تزيد على اثنتي عشرة ساعة من ضبطها .

ج - يجوز للجنة تسمية مندوبين عنها للقيام باعمال الرقابة والتنفيذ تتألف كل منها من ضابط من ضباط الامن العام وموظفين اثنين لانتقل درجة كل منهما من السادسة على ان تعدد كل لجنة تقرير بمصنة عن تنفيذ عملها وتقديمها الى اللجنة .

المادة ١٤ - يتولى المحافظ صلاحية اتخاذ القرار بوقف عرض اي فيلم يعرض في منطقته بخالف احكام هذه التعليمات واحلته الى المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنه ، وانفلا الاجراءات القانونية الاخرى بحق المخالفين نهيدا لحالتهم الى الجهات القضائية المختصة .

المادة ١٥ - يقدم المحافظ تقريرا الى وزير الاعلام عن اي قرار او اجراء يتخذ بمقتضى احكام هذه التعليمات خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام مسج توصيته بشأن محلات بيع وعرض الافلام وطريقة معالجة المخالفات المرتكبة من قبلها .

وزير الاعلام
ابراهيم عز الدين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ضم ١٥-١٩٩٨/ تاريخ ١٩٩٨/١٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المادة ٦٣ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ على ضوء نص المادة ٦٣/ب منه وبين ما اذا كان القرار الصادر من مجلس الوزراء بموجب المادة ٦٣ بتحديد الحد الأدنى لرابح تتعاقد الشريحة المبلغ ٣٠ ديناراً الصادر في ٧٥/١٠ من متوسط الاجر الشهري الذي اتخذ اسساً لتعديده اشترطه المؤمن عليه يتعاضد به شرط المادة ٤٣/ب منه .

والمادة ٦٣ منه تنص بالآتي . . .

يستفيد من الضمان بحد أقصى قدره ٧٥٪ من متوسط الأجر الشهري المأخوذ أسفلسا لتأمين الضمان الاجتماعي، ثم جاءت المادة ٦٣ لتعطي مجلس الوزراء سلطة تعديل الحد الأدنى والأقصى لراتبي تقاعد الضمخوخة والاعتزال بناء على توصية مجلس إدارة المؤسسة ولزيادة من الحد المقرر في مواد القانون الأخرى بما فيها المادة ٤٣/ب، بما يفيد أن النسب والحدود المقررة في القانون لكن راتبي الضمخوخة والاعتزال قابلة للتعديل بقرار من مجلس الوزراء . فلذا قرر مجلس الوزراء تعديل هذه الحدود من مقتضيات تنفيذ القانون توجب الأخذ بالحد المعدل بموجب القرار المذكور .

وعلى ذلك فإذا قرر مجلس الوزراء اعتبار الحد الأدنى لراتب القواعد الفيخوخة ثلاثين دينارا عميالا
لضلاحيته المنصوص عليها في المادة ٦٣ المثير للبهتان من شأن هذا القرار أن يغفل الحد المقرر في
المادة ٢٢ منه سواء أكان التعديل يقولون الحد الأدنى أو الحد الاعلى لقواعد ما يتوجب احتساب
استحقاق المومن عليه بحسب ما قرره مجلس الوزراء بحرف النظر عما ورد في نص المادة ٢٢ أو أي نص
آخر.

قرارا منقرا بتاريخ ١٢ صناديق في سنة ١٩١٠هـ الموافق ١١-١-١٩٩٠م.

مخدوب المؤسسة القلعة للتمان الاجتماعي
أشور العجلونسي

مخدوب
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
عيسى طمناشي

المادة ٢٤٩. من قانون التجارة الاردني رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ تنص بالاتي : -

ولا تقبل معارضة الساحب على وفائه الا في حالة ضياعه او تفتيق حامله .

يستلزم من هذا النص ان الشيك الممسوك والمقصود في حكم هذه المادة والذي لا يجوز معاوضة الساحب في وفاته هو الشيك الصحيح والسليم من كلفة الميوب ، أما الشيك الميوب فلا شك ان معاوضة الساحب في وفاته هي معاوضة مشروعه سواء اكان الميوب في البيانات الانشائية واردة يترتب على خلوها منها التقاطه لصفة الشيك كشرط المادتين ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون التجارة او كان الميوب في اداة الساحب لسبب من شأنه ان يعدم رضاه في اصدار الشيك للمستفيد او كان الميوب في بطلان المعلقة بين الساحب والمستفيد والتي ينشئ عليها الشيك ، بلاضافة الى المحاولات التسيي يحصل فيها المستفيد، على الشيك بفعل جرمي كالسرقة او التصيب او التزوير .

وحيث ان الساحب غير ملزم لبيان سبب المعارضة للبنك المسحوب عليه ولا سلطة للبنك في التحقق من سبب المعارضة .

وحيث ان علاقة البنك بالساحب تدور بين الوكالة والامانة ، والقاعدة فيها ان كلا من الوكيل والامين مقيدين بعهدهما واولا الوكيل والمستامن .. فان ما يبينه على ذلك ان مخالفة الساحب في صرف الشيك واجبة الاتزام لدى البنك المسحوب عليه . ولا يجوز للبنك ان يتصرف في مبلغ الوفاء الذي يجوز له جباؤه خلافا لارادة الساحب ما لم يتبلغ أمرا قضائيا بخلاف ذلك ، على اعتبار ان المرجع في هذه المسألة هو الحكم فقط وليس لايه جهة اخرى ان تتدخل في ذلك .

لذا فإنه يجوز للبنك إعادة الشيك والابتضاع عن صرعه بسبب معارضة الساحب في غير حالتي ضياع الشيك أو تلبس حامله .

هذا ما توصلنا اليه بشأن تسمية المادة المطلوب تسميتها

قراراً منصرفاً بالأكثرية في ٧ رجب سنة ١٤١٠ الموافق ١٢-١١-١٩٨٨م

مفتي
مجلس محكمة التمييز
مجلس الكرام

عضو
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
عيسى طلمسان
(مخالف)

قرار المخالفة

للسيد عيسى طمائي

رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

توصلت الاكثية المحترمة الى ان الشيك المبحوث عنه في المادة ٢٤٩ من قانون التجارة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ والذي لايجوز معارضة الساحب في وفائه هو الشيك الصحيح والسليم من جميع العيوب . وذكرت ان معارضة الساحب في وفاء الشيك المعيب هي معارضة مشروعة دون شك وتستند الى حق قانوني سواء كان المعيب : —

اولا : في البيانات الاثباتية للشيك والتي يترتب على خلوه منها فقدان له صفة الشيك وذلك وفقا لاحكام المقتنين ٢٢٨ ، ٢٢٩ من قانون التجارة .

ثانيا : او في ارادة الساحب والمستفيد التي بني عليها الشيك .

ثالثا : او في حصول المستفيد على الشيك بفعل جرمي كالسرقة او النصب او التزوير .

وبما ان الساحب غير ملزم تجاه البنك ببيان سبب معارضته لسرف الشيك ، ولا سلطة للبنك في التحقق من سبب المعارضة ، كما اشارت الى ذلك الاكثية المحترمة فقد رأت ان معارضة الساحب في صرف الشيك واجبة الاحترام من قبل البنك المسحوب عليه ، ولا يجوز له الصرف في مقابل الوفاء ما لم يتبلغ امرا قضائيا بغير ذلك ، على اعتبار ان المرجع في الفصل في المخلفات هو المحاكم فقط ، وليس لاي جهة اخرى ان تتدخل في ذلك .

وانني اختلف ذلك الراي للاسباب التالية :

الاول : ان نص الفقرة ٢ من المادة ٢٤٩ من قانون التجارة صريح في عبارته وقاطع في حكمه ، وذلك لما قوله — لا تقبل — معارضة الساحب في وفاء الشيك الا في حالة ضياعه او تفليس حامله غير ان ذلك لا يحرم الساحب من حقه القانوني والطبيعي في ان يعارض في صرف الشيك . وفي هذه الحالة يكون لحامل الشيك حق قانوني منحه له الفقرة ٣ من المادة نفسها بقولها : فلذا عارض الساحب على الرغم من هذا الحظر لاسباب اخرى — اي غير سبب ضياع الشيك او تفليس الحامل — (وجب) على المحكمة بناء على طلب الخليل ان تأمر برفع المعارضة ولو في حالة قيام دعوى اصلية .

الثاني : ان المحكمة في حالة معارضة الساحب في صرف الشيك ، يجب عليها ان تأمر برفع المعارضة بناء على (طلب) الحامل ، وليس بطلب على دعوى يقينها لدى المحكمة ، لان الدعوى تتطلب تطبيق اجراءات المحاكم المدنية ، وهي تستغرق وقتا لا يتحمله طبيعة الشيك ، باعتباره اداة وفاء خاصة ، ويجب ان يتصف بسرعة التداول والصرف ، والا فقدت الثقة فيه وتأثر التعامل به بصورة سلبية .

الثالث : ويستخلص من ذلك انه اذا كان للساحب اسبيل للطعن في الشيك ، سواء كان لمعيب سلب ارادته عند تحريره ، بنصبه ، اغتيابه ، او لحصول المستفيد على الشيك بفعل جرمي كالسرقة او النصب او التزوير ، فله — اي للساحب — ان يلجأ في اي حال من تلك الحالات الى المحكمة المختصة بعد صرف الشيك ليثبت ادعاه وليس قبل صرفه ، وذلك لان معارضته على صرفه — لا تقبل — ويكون لها اثرها الا في حالتي ضياعه او تفليس حمله .

الرابع : لقد ذهبت الاكثية المحترمة الى انه ليس للبنك ان يتصرف بمقابل الوفاء ، في حالة معارضة الساحب في صرفه ما لم يتبلغ امرا قضائيا بغير ذلك ، وله — اي للبنك — في هذه الحالة الامتناع عن صرف الشيك واعادته للساحب وذلك في غير حالتي ضياعه او تفليس الحامل . ويستخلص من هذا القول انه يعطي للساحب الحق في استعادة الشيك وعدم الوفاء بقيمته للمستفيد دون ان يتكلف في ذلك باكثر من معارضة مجردة من كل بيئة في صرف الشيك . وبذلك يتمكن بكل سهولة تجريد المستفيد من حقه في الشيك .

كما يستخلص من رأي الاكثية المحترمة ، ان للساحب بعد استعادته للشيك ان يذهب الى الفضاء ، ليدعي امامه ان ارادته كانت معينة عندما حرر الشيك ، او انه سرق منه ، او حصل عليه المستفيد بطريق النصب . ولكن لماذا يذهب الساحب الى القضاء ، ويجهد نفسه في اقامة الدعوى لديه ، مادام ان الشيك قد عاد اليه ، واصبح بإمكانه دون ان يتحمل اي مسؤولية ، اتلافه ليربح نفسه ، ويترك العناية للمستفيد في السعي للحصول على حقه ، اذا كان له اي حق .

وبناء على ذلك كله ، فاني ارى انه لا يجوز للبنك الامتناع عن صرف الشيك للمستفيد الا في حالة ضياعه او تفليس حامله ، واما اذا عارض الساحب في صرفه لاي سبب اخر فله المستفيد اللجوء الى المحكمة (بطلب) يقدمه اليها ، وعند ذلك — يجب — عليها ان تصدر امرا برفع المعارضة وصرف الشيك للمستفيد ، واذا كان للساحب ما ينسبه من عيب لارادته عن — تحرير الشيك او في طريقة حصول المستفيد عليه فله اللجوء بعد ذلك الى المحكمة المختصة بدعوى يرفعها لديها ليثبت ادعاه .

السابع من رجب سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٣-٢-١٩٩٠

عضو الديوان الخاص
بمفسر القوانين
رئيس ديوان التشريع
في رئاسة الوزراء
عيسى طمائي

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم بن/ع/٩٥٨٣ تاريخ ١٤-٨-١٩٨٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير احكام قانون بنك الانماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان البنك المذكور يعتبر مؤسسة رسمية او هيئة رسمية تابعة للحكومة بالمعنى المقصود في الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ح/٣١/٢٨/٨٦٢٤ الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٨-٨-١٩٨٩ وتطبيق النصوص القانونية يبين ما يلي :

الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ تنص بالاتي :

(على الرغم مما ورد في اي قانون او نظم اخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اي شخص - مدنيا كان ام عسكريا - عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او قاف او اية رسمية اخرى تسميها لها ، وتشمل كلية - موظف - لاغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع او لقاء عائدات او بالاجرة اليومية ولا يعتبر ما يتقاضاه اعضاء مجلس النواب والاعيان وافراد الجيش الشعبي الملتزمين براتب وظيفة بالمعنى المقصود في هذه الفقرة .

ونصت المادة ٣ من قانون بنك الانماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ بالاتي :

(يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى - بنك الانماء الصناعي - يكون له شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وخاتم خاص به وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة وان يتبعضه في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاي غايك اخرى **النائب العام** او اي شخص اخر ويمارس انصلاحيات المنصوص عليها في اي قانون او انظمة او تعليمات صادرة بمقتضاه) .

ونصت الفقرة - ا - من البند ٢ من المادة ١١ من نفس القانون بالاتي

(تعتبر **اموال البنك وحقوقه كاموال الخزائنة العامة وحقوقها** وله حق الانتخاب في كافة ديونه ومطالبه على

اموال الدين والكيل والمشرع الصناعي المنقولة وغير المنقولة سواء اكانت مرهونة او مؤمنا عليها لديه او غير ذلك ولاستيفاء كافة ديونه وحقوقه بصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون والحقوق او الديون والالتزامات الاخرى وسواء اكلن الدين او الكيل او المشرع الصناعي مملسا او مهددا بالافلاس او الاعسار وله الحصول ديونه وفق قانون **تحصيل الاموال الاميرية** او بموجب اي نظم يصدر لهذه الغاية) .

والمادة ٥٦ منه نصت بالاتي

(**يعنى البنك من جميع الضرائب والرسوم والخص والتكاليف الاخرى** من اي نوع كان وسواء كانت

مباشرة او غير مباشرة وعائدة للخزينة العامة او الدوائر او المؤسسات الحكومية الاخرى بما في ذلك رسوم الجمارك والاستيراد وسواء كفت تتناول رأس المال البنك او امواله الاحتياطية او دخله او ارباحه او المقاربات التي يملكها او امواله المنقولة وكلية ممتلكاته وكالاته ، وينطبق هذا الاعلاء ايضا على معاملات القروض التي يمنحها او يعقدها مع الغير ويشمل ذلك رسم الطابع المستحقة على العقود او المستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين ومقد الرهن وتكسبه وتنفيذه وغير ذلك) .

وحيث انه بالرجوع الى انقرار التفسيري رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر عن هذا الديوان بتاريخ ٢٧-١-١٩٧٤ يتبين ان الديوان فسر في هذا القرار نص المادة الثالثة المشار اليها من قانون البنك بان البنك المذكور هو في حقيقته - مؤسسة عامة - انشأها القانون وليس شركة .

وحيث انه لم يطرا على القانون المذكور من تاريخ صدور هذا التفسير اي تعديل على نصومه يبرر اعادة النظر في هذا التفسير .

وحيث ان هذا التفسير تم نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٧٦ تاريخ ١-٣-١٩٧٤ فيكون التفسير نافذا وله معمول القانون بمقتضى المادة ٤/١٢٣ من الدستور ، وعلى ذلك يكون اعتبار البنك - مؤسسة عامة - ابرا جتوتا فيه من الناحية التفسيرية ولا يجوز اعادة النظر فيه لان الديوان استنفذ ولايته في تفسيره من هذه الجبسة .

اما عن كون هذه المؤسسة العامة متميز - رسمية - ام لا فاننا نجد ان المادة الثالثة من قانون البنك قد اعطت للبنك كشخص معنوي الحق في ان ينوب النائب العام عنه في الاجراءات القضائية ، ومن المعلوم ان النائب العام هو ممثل الحكومة امام المراجع القضائية بحكم المادة الثالثة من قانون دماوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ .

كما ان المادة ١١/٢ من قانون البنك قد اعتبرت اموال البنك وحقوقه كاموال الخزائنة العامة وحقوقها ، واجازت تحصيلها بالطريقة التي تحصل فيها اموال الدولة بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

يضف الى ذلك ان المادة ٥٦ منه اعفت البنك من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف الاخرى اسوة بالدوائر الحكومية .

يتضح من هذه النصوص ان قانون بنك الانماء الصناعي قد وضع البنك كمؤسسة عامة في مصاف الدوائر الحكومية بما يكفي لاسباغ الصفة الرسمية عليه واعتباره مؤسسة عامة رسمية لغايات المادة ٢٢/ب من قانون التقاعد المدني .

وحيث ان هذه المادة منعت الجمع بين راتب التقاعد الحكومي وبين راتب وظيفة في مؤسسة رسمية فان ما ينبغي على ذلك انه لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الحكومي وراتب اية وظيفة في بنك الانماء الصناعي .

وعلى ذلك فسر النصوص المطبوع تفسيرا .

قرار صدر بتاريخ ٧ رجب سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٣-٢-١٩٩٠ م .

عضو	عضو	رئيس محكمة التمييز
قاضي محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز	
عبد الكريم خريس	خليفة السحيمات	عبد الكريم معاذ

عضو	عضو
مندوب وزارة المالية	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
صبيحي الحسن	عيسى طماتش

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٩٠
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٤٥٢٢/٤ تاريخ ١٢-١-١٩٨٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المادة ٢٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ وبيان ما يلي :

اولا : هل تعني العبارة الواردة في آخر المادة المشار اليها امكانية منح طالب التوظيف نصف زيادة سنوية عن كل سنة خبرة اي ما يعادل زيادة سنوية واحدة عن كل سنتي خبرة .

ثانيا : هل يشترط بموجب هذه المادة لامتناع الخبرة واحتسابها لفيليت تحديد درجة وراتب طالب التوظيف ان تتفق مع وصف الوظيفة التي سيعين فيها طالب التوظيف وهل يجوز اعتبار الخبرات في مهنة التعليم واحتسابها لفيليات التعيين في وظيفة اداريه .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠-٢-١٩٨٩ وتديق النصوص القانونية تبين ان المادة ٢٢ المطلوب تفسيرها تنص بالآتي :

(تاخذ اللجنة المركزية عند تحديد الدرجة التي سيعين فيها اي شخص في اي وظيفة بعين الاعتبار سنوات الخبرة التي اضاهاها في الوظائف الحكومية او الاعمال الاخرى اذا كانت تتفق مع وصف الوظيفة التي سيعين فيها وكانت قد اكتسبت او تمت بمعد الحصول على المؤهل العلمي الذي سيعين في الوظيفة على اساسه ، ويمنح في هذه الحالة زيادة سنوية واحدة كحد اعلى من كل سنة من سنوات الخبرة العملية) .

وعليه وفيما يتعلق بالسؤال الاول ، فقد اشارت العبارة الواردة في آخر النص الى ان منح زيادة سنوية واحدة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية يمثل حدا اعلى للاستحقاق .

واشارة النص الى حد اعلى للاستحقاق يعني بطريق اللزوم وجود حدود دنيا للاستحقاق .

وحيث ان الوحدة الزمنية المعتادة في النص لاحتساب الخبرات العملية تحدد بالسنوات . ومنح زيادة سنوية واحدة عن كل سنة واحدة من سني الخبرة يمثل حدا اعلى للاستحقاق ، فلن منح زيادة سنوية واحدة عن كل سنتين او عن كل ثلاث سنوات او اكثر من سنوات الخبرة يمثل الحدود الدنيا للاستحقاق ، وعلى ذلك فيجوز للجنة المركزية في حدود نص المادة المشار اليها ان تمنح زيادة سنوية واحدة ، عن كل سنتين من سني الخبرة او عن كل ثلاث سنوات منها .

واما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فان عبارة النص الفاتحة - اذا كانت تتفق مع وصف الوظيفة التي سيعين فيها - هي عبارة واضحة الدلالة في انه يشترط لمنح الزيادة السنوية لطالب التوظيف بموجب هذه المادة ان يتحقق التوافق بين الخبرة المكتسبة مع وصف الوظيفة التي سيعين فيها ، والتوافق هنا يعني ان تكون الخبرة من صنف العمل الوظيفي وحيث ان خبرة التعليم تختلف عن الوظيفة الادارية من حيث طبيعة كل من العاملين ومواصفاته فان ما يفتني على ذلك ان سنوات الخبرة في مهنة التعليم لاتصلح سببا لمنح الزيادات المنصوص عليها في المادة ٢٢ المشار اليها عند التعيين في وظيفة ادارية .

هذا ما تقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

قرار صدر بالاكثرية بالنسبة للسؤال الاول وبالاجماع بالنسبة للسؤال الثاني .

قرار صدر بتاريخ ٧ رجب سنة ١٤١٠ هـ ، الموافق ٣-٢-١٩٩٠ م .

عضو	عضو	عضو
فاضي محكمة التمييز	فاضي محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
عبد الكريم خريس	خليفة المنجيمات	عبد الكريم معاذ

عضو	عضو
مندوب ديوان الخدمة المدنية	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
حلمي السراي	عيسى طماش
	(مخالف)

قرار المخالفة
للسيد عيسى طماش
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء

توصلت الاكثرية المحترمة في تفسير المادة ٢٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ، الى ان احكامها تنطوي على جواز منح المرشح لتعيين في اي وظيفة زيادة سنوية واحدة او نصف زيادة سنوية عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية .

ان المادة ٢٢ المشار اليها تنص على ما يلي : -

تاخذ اللجنة المركزية عند تحديد الدرجة التي سيعين فيها اي شخص في اي وظيفة بعين الاعتبار ، سنوات الخبرة التي اضاهاها في الوظائف الحكومية او الاعمال الاخرى ، اذا كانت تتفق مع وصف الوظيفة التي سيعين فيها ، وكانت قد اكتسبت او تمت بمعد الحصول على المؤهل العلمي الذي سيعين في الوظيفة على اساسه ، ويمنح في هذه الحالة زيادة سنوية واحدة كحد اعلى من كل سنة من سنوات الخبرة العملية .

ان القول بان النص على منح الموظف زيادة سنوية واحدة كحد اعلى يعني جواز منحه نصف تلك الزيادة ، هو قول يؤدي الى جواز - تجزئة - الزيادة السنوية بحيث يمكن منح الموظف جزءا منها عن كل سنة مما كان مقدار ذلك الجزء او نسبته ، وليس النصف فقط ، وبذلك يمكن منح الموظف ١٠٠/١ - من الزيادة السنوية او ١٠٠/١ منها ، او حتى منحه مئسا واحدا منها في كل سنة ، بحيث يترتب عليه ان يقضي بين الراتب والراتب الاعلى منه ٤٠٠٠ سنة اذا كانت زيادته السنوية ٤ تنقير على سبيل المثال .

ان النتائج غير المعقولة المشار اليها هي حصيلته تجزئة الزيادة السنوية التي تعتبر بموجب نظام الخدمة المدنية والواقع وحدة واحدة لايجوز التفرع لها بالتجزئة ، فقد بني سلم الدرجات والرواتب الاساسية المنصوص عليه في المادة ١٥ من نظام الخدمة المدنية على ذلك الاساس ، واشير الى الزيادة السنوية فيه بعبارة - الزيادة السنوية - ، ولم يرد في النص ما يدل على انها الحد الأدنى او الحد الأعلى للزيادة ، لعدم وجود مثل ذلك الحد .

وتطبيقا لذلك الحكم بوحدة الزيادة السنوية ، وعدم قابليتها للتجزئة فان سلم الدرجات والرواتب المنصوص عليه في المادة ١٥ من نظام الخدمة المدنية اورد الراتب المقرر لكل درجة ابتداء من الحد الأدنى له وارتفع به الى الحد الأعلى باضافة الزيادة السنوية التي رتب كل سنة من السنوات التي تشمل عليها الدرجة وبذلك فان الزيادة السنوية لكل سنة تدخل ، بل يجب ان تدخل ، بكلها دون تجزئة ضمن الراتب المخصص لتلك السنة .

وعلى الجهة الاخرى فانه بتطبيق التفسير الذي توصلت اليه الاكثرية المحترمة ، فان تعيين اي شخص في اي وظيفة في اي درجة من الدرجات بمنحه نصف زيادة سنوية وكانت له سنة واحدة فقط من الخبرة العملية المقبولة ، فانه لن يجد درجة يعين فيها في سلم الدرجات ، ولا راتب يخصص له في ذلك السلم . وكذلك الامر اذا كانت لاي شخص ثلاث او خمس سنوات من الخبرة العملية المقبولة ، ومنح نصف زيادة سنوية من كل سنة من تلك السنوات ، فانه لن يجد هو الآخر درجة يعين فيها او راتب يخصص له في سلم الدرجات والرواتب ، وهذه هي النتائج التي تترتب على التفسير الذي توصلت اليه الاكثرية المحترمة للمادة ٢٢ من نظام الخدمة المدنية .

والنتائج المشار اليها تزداد تعقيدا الى درجة يستحيل معها ايجاد حل لها اذا ما منح الموظف ١٠٠/١ او ١٠٠/١ من الزيادة السنوية ، مثلا وهو جائز حتما بالقرار مبدأ تجزئة الزيادة السنوية ، بحيث يمكن تقسيمها الى الحد غير المتناهي لها .

وبناء على ذلك كله ، فاني اخالف الاكثرية المحترمة للديوان ، واري ان عبارة ان يمنح الموظف - زيادة سنوية واحدة كحد اعلى من كل سنة من سنوات الخبرة العملية - المنصوص عليها في المادة ٢٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ، تعني جواز منح الموظف زيادة سنوية واحدة كاملة كحد اعلى من كل سنة من سنوات الخبرة العملية ، فالحد الأعلى هنا لمستند الزيادات السنوية بحيث لايجوز منح اكثر من زيادة سنوية واحدة عن كل سنة من سنوات الخبرة ، وليس في تلك العبارة ما يسمح بتجزئة الزيادة السنوية ، لانها وحدة واحدة وتمنح ببلفها المقرر كائلا في كل حالة من الحالات التي تمنح فيها للموظف .

السلخ من رجب سنة ١٤٠٠ هـ . الموافق ٣-٢-١٩٩٠ م .

عضو الديوان الخاص
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
عيسى طماش

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٧ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ج ١٥٤٣/٦ تاريخ ١٤-٨-١٩٨٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المواد ١/٣ و ١/٥ و ١/٧ من قانون المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٧ والمادة ٢٢/ب من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما يلي :-

١ - هل يعتبر مجلس العلوم والتكنولوجيا مؤسسة رسمية او هيئة رسمية لغايات المادة ٢٢/ب من قانون التقاعد .

٢ - اذا كان المجلس يعتبر مؤسسة رسمية هل تبقى الجمعية العلمية الملكية التي انشئت بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ محتفظة بشخصيتها الاعتبارية المستمدة من قانون الجمعيات او انها تصبح جزء من المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ج ٨٧٤٨/٣٩/١٦/١٦ الموجة لرئيس الوزراء بتاريخ ٧-٨-١٩٨٩ وتحقيق النصوص القانونية يتبين ما يلي :-

المادة (١/٢) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٧ تنص بالآتي :-

يؤسس في المملكة مجلس يسمى (المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وله بهذه النصفه ان يقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والاقتراض والبيع والرهن والتبرع وقبول التبرعات والهبات والمنح والوصايا والوقف ويطلبه النائب العام في الامور القانونية والاجراءات القضائية المتعلقة باماله والناتجة عنها .

ونصت المادة ٤ منه على ان المجلس يهدف الى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية ورعايتها وتطويرها لغايات تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة .

والمادة ٥/٥ منه نصت على تشكيل المجلس برئاسة ولي العهد وعضوية القائد العام للقوات المسلحة مع ٦ وزراء وكل من رئيس الجمعية العلمية الملكية والكبير ورئيس غرفة تجارة عمان والامين العام للمجلس وثلاثة مختارين من رؤساء

ونصت المادة ٦/٦ منه على ان المجلس يمارس صلاحيات تفويض المملكة لدى المؤسسات والهيئات العربية والاقليمية والدولية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا ويتولى مسؤوليات عمدة الاتفاقيات المتعلقة بالبحث العلمي والتكنولوجيا مع الجهات المحلية والعربية والاقليمية والدولية والتنسيق معها .

ونصت المادة ٧ منه على ان للمجلس انشاء مراكز بحث علمي وتكنولوجي مخصصه تابعه له واعتبار الجمعية العلمية الملكية احد هذه المراكز .

ونصت المادة ٩ منه على ان تكون للمجلس موازنة سنوية مستقلة تتكون من المبالغ التي تقدمها الحكومة وبيع اموال المجلس وعوائد وارباح مشاريعه الاستثمارية مع الهبات والاعانات والتبرعات والمنح والوصايا وبيع ما يوقف على المجلس .

كما نصت المادة العاشرة منه على ان المجلس يتمتع بالاعفاءات والتسهيلات التي تنبثق بها الوزارات والادارات الحكومية .

والمادة ٢٢/ب من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ نصت على انه لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اي شخص (مخدنيا كان ام عسكريا) من خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او ... الخ .

وحيث انه من المتفق عليه بينها ونصها ان المؤسسة العلمية الرسمية هي مصلحه ادارية تنشأ بقانون ولها استقلال مالي وإداري وتتولى ادارة مرفق علم في نطاق السياسة العلمية للدولة .

وحيث ان المادتين ١٤/٣ و ١٤/٣ من قانون المجلس نصتا على انشاء هذا المجلس ومنحه الشخصية المعنوية مع الاستقلال المالي والاداري وتخصيص مصادر تمويل خلصه بـ .

كما انه بدلالة المادة ٤ منه فالمجلس يتولى ادارة مرفق علم في نطاق السياسة العلمية للدولة وهو مرفق البحث العلمي ، كما ان المجلس يمثل المملكة امام المؤسسات الدولية ويتولى عقد الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجي بدلالة المادة ٦ منه ويتساوى مع الدوائر الحكومية في الاعفاءات بدلالة المادة ١٠ منه، فان ما ينبغي على ذلك ان شروط المؤسسة العلمية الرسمية تتوافر في المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا . وبلاستناد الى ذلك يعتبر مؤسسة علمية رسمية لغايات المادة ٢٢/ب من قانون التقاعد المدني وبالتالي فلا يجوز الجمع بين راتب التقاعد وراتب اية وظيفة من وظائف المجلس باعتباره مؤسسة علمية رسمية

هذا فيما يتعلق بالسؤال الاول . واما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فالجمعية العلمية الملكية كاي جمعية او هيئة اجتماعية انشئت بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ تستند شخصيتها الاعتبارية بعد تسجيلها من احكام المادة الرابعة من قانون الجمعيات . ولا تنفذ الجمعية هذه الشخصيه الا بالحل او بالطريق الذي ينص عليه قانون الجمعيات او نطلبها الاساسي او ينص قانوني صريح ينص على انقضاءها وتعيين الخلف القانوني والواقعي الذي تنتقل اليه حقوقها والتزاماتها .

وحيث ان الجمعية لم تحل ولا يوجد نص في قانون المجلس على انقضاءها وحلول المجلس كمؤسسة علمية مطها على سبيل الخلفية ، وان مجرد اعتبارها مركزا تابعيا للمجلس وانتقل صلاحيات مجلس امنائها اليه لا يكفي تشريعا لغايات الانقضاء والخلفية . بل ان المادة ٧/ج من قانون المجلس ابقته على نظامها الاساسي كمصدر للصلاحيات التي يمارسها المجلس في ادارة الجمعية ... فان ما ينبغي على ذلك ان الشخصية الاعتبارية للجمعية تبقى قائمة حتى يتم استصدار النصوص القانونية الانتقالية .

هذا ما نقرره بشأن التفسير المطلوب .

قرار صادر بتاريخ ٧ رجب سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٣-٢-١٩٩٠ م .

عضو قاضي محكمة التمييز عبد الكريم خريس	مضو قاضي محكمة التمييز خليفة السحيحات	رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
عضو مندوب وزارة المالية صبيحي الحسن	مضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهاس	